

الأسئلة

السياسة في حقيقتها هي: فن إدارة الناس وعلاقات الناس بعضهم مع بعض وإدارة الحكم ونحو ذلك

فن إدارة الممكن جرى المعاصرون على أنها تعريف للسياسة المعاصرة وهذا منطلق من مفهومهم للسياسة المعاصرة وهي تعني الدبلوماسية وأخذ ما تستطيع والتنازل عما يمكن التنازل عنه بغض النظر عن أن يكون في حق أو في باطل مع الأسف فهي تنسف معايير الأخلاق تماماً

مقولة السياسة فن الممكن

الحضارة المعاصرة
جلبت قاعدتين
خطيرتين

القاعدة الأولى الغاية
تبرر الوسيلة

وهذا خطرٌ جداً معنى مادام أن لك مصلحة أو غاية تسلك فيها ما شئت من السبل مشروعة، غير مشروعة، بالقوة بغير القوة، بالتحايل، بأي أسلوب، وهي عندهم في المصطلح الأجنبي "الميكافيلية" أو "الميكافيلي"

القاعدة الثانية ليس
هناك صداقات دائمة
ولا عداوات دائمة
وإنما مصالح دائمة

وهذا خطيرٌ نفس لكل معايير الأخلاق ومن هنا يبدو لي تولّد هذا التعريف "السياسة فن الممكن"، بل السياسة ينبغي أن تكون مبنية على مصلحة وعلى الحق والعدل والمساواة بين الأطراف وعدم الظلم وعدم التجاوز

لهذا نقول "السياسة الشرعية" محكومة بالشرع والشرع معلوم أن فيه أصول وثوابت لا يمكن التنازل عنها وفيه ميادين الاجتهاد التي يُجتهد فيها ولهذا هذه العبارة "فن الممكن" إذا كانت في حدود تحقيق العدل والمساواة وتجنب الظلم وعدم استخدام القوة في مقابل الجهة الضعيفة للتعريف وجهه، أما إذا كان يسير بالتحايلات والمحاولات وعلى قاعدتي: الغاية تبرر الوسيلة وعلى قاعدة: ليس هناك صداقات دائمة ولا عداوات دائمة وإنما مصالح دائمة فهذا الأمر خطيرٌ

الولاية وحفظ حقوق الناس

يجب على الوالي أو النائب أو مقدّم العسكر ألا يتساهل مع الحرامية ولا يتساهل مع قطاع الطريق أما لو كان هو أيضاً فسد بمعنى أرضى المأخوذين الذين تمكن منهم الوالي ببعض أموالهم فهو أعظم جرمًا من مقدّم الحرامية أي رئيس قطاع الطريق لأنه يجب عليه أن يكون منصفًا ويوصل الحق لمستحقه والظالم يجازيه وقاطع الطريق أيضاً يجازيه بما يستحقه أما رئيس الحرامية يمكن دفعه إما بسجنه والتفاوض معه بأن يُعطى بعض الشيء إذا كان قويًا ولا يتمكن منه كما هو معروف في باب التأليف لكن هذا الموظف وهذا الوالي لا يمكن التفاوض معه يمكن أن تستبدله وتعزله ويؤتى بغيره ممن هو أصح منه أسهل من مقاومة الحرامية

من حقنا أن نمثل بهم كما مثلوا بنا ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: 126]

إذا مثل الكفار بالمسلمين في أثناء الحرب

إذا علم عين الممثل

يعني علمنا اسمه وشخصه فهذا يمثل به باعتبار أنه هو الذي باشر التمثيل بقتلانا

إذا لم نعلم عين الممثل بنا

فلا شك أن العفو أفضل لأننا قد نمثل بمن لم يمثل بنا وإن مثلنا بمن لم يمثل بنا فلا مانع لأن الكفارة أمة متساعدة متعاونة فلنا وجه في أن نمثل به

التمثيل يقتضي الماثلة بحيث لا يُزاد فعله نعاقب بمثل ما مثلوا به فإن قطعوا الأيدي قطعنا الأيدي وإن قطعوا الأرجل قطعنا الأرجل إلى آخره لكن المحرم كاللواط فهذا لا يجوز لكن نعاقبه بما يكون مجازاة له

قال الله عز وجل ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: 126] هذا مثل قول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 194] ذكر أهل العلم عبر بهذا التعبير فيه نوع من التنفير لأن الإسلام كان يجري ناحية العفو ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: 43] ولهذا سماه عقوبة ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: 40] الفعل الثاني ليس سيئة إنما هو حق لكن سماه سيئة لعله نوع من باب تفضيل العفو والصفح والصبر على المجازاة ولهذا سماه عقوبة وإلا لاشك أن في أصله ليس عقوبة وإنما هو مقابل العقوبة

التعزير "وأما المعاصي التي ليس فيها حدٌ مقدّرٌ ولا كفارةٌ كالذي يقبل الصبي والمرأة الأجنبية أو يباشر بلا جماعٍ أو يأكل ما لا يحل كالدم والميتة أو يقذف الناس بغير الزنا أو يسرق من غير حرزٍ ولو شيئاً يسيراً أو يخون أمانته كولاة أموال بيت المال أو الوقوف ومال اليتيم ونحو ذلك إذا خانوا فيها وكالوكلاء والشركاء إذا خانوا أو يغش في معاملته كالذين يغشون في الأطعمة والثياب ونحو ذلك أو يطفف المكيال والميزان أو يشهد بالزور أو يلقن شهادة الزور أو يرتشي في حكمه أو يحكم بغير ما أنزل الله أو يعتدي على رعيته أو يتعزى بعزاء الجاهلية أو يلبي داعي الجاهلية إلى غير ذلك من أنواع المحرمات: فهؤلاء يعاقبون تعزيراً وتنكياً وتأديباً بقدر ما يراه الوالي على حسب كثرة ذلك الذنب في الناس وقتله. فإذا كان كثيراً زاد في العقوبة بخلاف ما إذا كان قليلاً وعلى حسب حال المذنب فإذا كان من المدمنين على الفجور زيد في عقوبته بخلاف المقل من ذلك وعلى حسب كبر الذنب وصغره فيعاقب من يتعرض لنساء الناس وأولادهم ما لا يعاقبه من لم يتعرض إلا لامرأة واحدة أو صبي واحد"

وليس لأقل التعزير حدٌ بل هو بكل ما فيه إيلاام الإنسان من قولٍ وفعلٍ وترك قولٍ وترك فعلٍ فقد يُعزّر الرجل بوعظه وتوبيخه والإغلاظ له وقد يُعزّر بهجره وترك السلام عليه حتى يتوب إذا كان ذلك هو المصلحة كما هجر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الثلاثة الذين خُلِفوا وقد يُعزّر بعزله عن ولايته كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعزّرون بذلك وقد يُعزّر بترك استخدامه في جند المسلمين كالجندي المقاتل إذا فر من الزحف فإن الفرار من الزحف من الكبائر وقطع أجره نوع تعزيرٍ له وكذلك الأمير إذا فعل ما يستعظم فعزله من الإمارة تعزيرٌ له وكذلك قد يُعزّر بالحبس وقد يُعزّر بالضرب وقد يُعزّر بتسويد وجهه وإركابه على دابةٍ مقلوباً كما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أمر بذلك في شاهد الزور فإن الكاذب سَوَدَ الوجهَ فسُودَ وجهه وقلّب الحديث فقلّب ركوبه

وأما أعلاه فقد قيل: لا يُزاد على عشرة أسواطٍ وقال كثيرٌ من العلماء: لا يُبلغ به الحد. ثم هم على قولين: منهم من يقول: لا يُبلغ به أدنى الحدود لا يُبلغ بالحر أدنى حدود الحر وهي الأربعون أو الثمانون ولا يُبلغ بالعبد أدنى حدود العبد وهي العشرون أو الأربعون وقيل بل لا يُبلغ بكل منهما حد العبد ومنهم من يقول: لا يُبلغ بكل ذنب حد جنسه وإن زاد على حد جنسٍ آخر، فلا يُبلغ بالسارق من غير حرزٍ قطع اليد وإن ضرب أكثر من حد القاذف ولا يُبلغ بمن فعل ما دون الزنا حد الزاني وإن زاد على حد القاذف كما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً نقش على خاتمه وأخذ بذلك من بيت المال فأمر به فُضِرَ مائة ضربةٍ ثم ضربه في اليوم الثاني مائة ضربةٍ ثم ضربه في اليوم الثالث مائة ضربةٍ

وروي عن الخلفاء الراشدين في رجلٍ وامرأةٍ وجدا في لحافٍ: يضربان مائةً.

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يأتي جاريةً امرأته: إن كانت أحلتها له جلد مائةً وإن لم تكن أحلتها له: رجم وهذه

الأقوال في مذهب أحمد وغيره

المعاصي التي ليس فيها حدٌ مقدّرٌ (الجلد والتغريب) ولا كفارةٌ (ككفارة من جامع في نهار رمضان والظهار عليه كفارةٌ والييمين إذا حنث فيه) فإن الردع عنها والعقوبة عليها يكون بالتعزير

كالذي يقبل الصبي تقبيل شهوةٍ ليس تقبيل محبةٍ ومودةٍ وتقبيل المرأة الأجنبية وضمها والعبث بها من غير جماعٍ

كالذي يأكل ما لا يحل دمًا أو ميتةً

كالذي يقذف الناس بغير الزنا أو يسبهم كما لو قال: يا كلب أو يا حمار أو نحو ذلك

كالذي يسرق من غير حرزٍ أو يأخذ مقدارًا أقل من النصاب أو نحو ذلك

كالذي يخون أمانته وبابُ خيانة الأمانة واسعٌ جدًا سواءً كانت وديعةً، سواءً كان موظفًا، شريكًا ولاية أموال بيت المال أو الأوقاف والمسؤولين عن مال اليتيم أو تلاعب بوثائق أو نحو ذلك

كالذي يغش في الأطعمة والثياب أو يطفف المكيال والميزان

كالذي يشهد بالزور أو يلقن شهادة الزور أو يرتشي في حكمه كما لو كان قاضيًا أو أميرًا أو واليًا

كالذي يحكم بغير ما أنزل الله لهوى أو حكم من أجل صاحبه أو لأجل فئةٍ دون فئةٍ فهذا قد لا يصل إلى الكفر

كالذي يعتدي على رعيته سواءً كان الإمام الأكبر والغالب أنه يتكلم على من دونه أو كان موظفًا أو مديرًا عامًا أو مسئولًا واعتدى على الرعية أو اعتدى على من دونه

كالذي يتعزى بعزاء الجاهلية كما لو كان دعا إلى عصبيةٍ وهي في الحياة العامة يقال الذي ينتخي من أجل إثارة الناس ومن أجل أن يؤدي إلى الفتنة كما الذي قال في قصة النبي صلى الله عليه وسلم حينما قال الأنصاري: يا للأنصار، والمهاجر قال: يا للمهاجرين، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم؟»

كالذي يلبي داعي الجاهلية لما دعاهم فاستجاب إلى غير ذلك من أنواع المحرمات

أمثلة لمن يعاقب تعزيرًا

التعزير

تعزيرًا بمعنى إيقاع العقوبة

تنكيلًا يعني ليكونوا نكالًا لغيرهم ليتأدب غيرهم

تأديبًا يعني لتحقيق التأديب

على حسب كثرة ذلك الذنب في الناس وقتله فإذا كان كثيرًا زاد في العقوبة بخلاف ما إذا كان قليلًا

على حسب حال المذنب إذا كان مُكثّرًا وإذا كان له مكانٌ أو ليس بمكان أو مغمورًا إلى آخره فإذا كان من المدمنين على الفجور زيد في عقوبته بخلاف المقل وعلى حسب كبر الذنب وصغره إذا كان طبعه أن يتعرض لنساء الناس وأولادهم في الأسواق وفي متجمعات الناس فلا شك أنه بخلاف الذي تعرض لامرأةٍ واحدةٍ فيُعاقب لكن الأول عقوبته أشد

هؤلاء يعاقبون تعزيرًا وتنكيلًا وتأديبًا بقدر ما يراه الوالي على حسب كثرة ذلك الذنب وعلى حسب حال المذنب

بقدر ما يراه الوالي

يعني بما يؤدي الغاية بحسب ما يكون مؤثراً ويكون رادعاً لهذه المعصية أو المخالفة التي وقع فيها والناس تختلف بشعورها بالألم من حيث مقاماتها ومن حيث يعني هل هو وجيهٌ صفيقٌ شريفٌ وضعٌ

بقول وبفعلٍ بوعظه وتوبيخه والإغلاظ له

بترك قول وفعلٍ بمعنى أن يُهجر ويُصرف عنه ولا يُتحدث إليه

والهجر لا يُصار إليه إلا إذا كان فيه مصلحةٌ أما إذا كان إذا هجرته سيذهب إلى فئةٍ شريرةٍ ويزداد مع قرناء السوء فلا ينبغي هجره وإنما ينبغي القرب منه وإشعاره لأنه فعلاً لا يزال مؤمناً ولا يزال مسلماً بل الله عز وجل يقول: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: 9] مع أنهم اقتتلوا وسالت دماؤهم ومع هذا لم يخلع الله عز وجل عنهم صفة الإيمان، وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: 10] والنبي صلى الله عليه وسلم هجر نساءه لكنه لم يهجر أحداً من الصحابة على الرغم من المخالفين والمنافقين غير الثلاثة الذين خُلّفوا ولا أكثر منهم وجاءت آياتٌ تُحفظ في حقهم إلى يوم القيامة مما يزيد فضلهم وأجره: كعب بن مالك، هلال بن أمية ومرارة بن الربيع رضي الله عنهم خُلّفوا عن النبي صلى الله عليه وسلم فأرجأ الله أمرهم لأن المنافقين افتضح أمرهم والنبي صلى الله عليه وسلم استغفر لهم وصدّقهم قبل أن يفتضح أمرهم

ليس لأقل التعزير حدٌ

أنواع التعزير

إذا كان والي وأخطأ قد يكون التعزير أن يُفصل كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعزّرون بذلك بمعنى الذي يقصّر أو يخون في بيت المال أو يخطئ على الرعية

بعزله عن ولايته

يُخرج من الغزاة ومن الجنود كالجندي المقاتل إذا فرّ من الزحف فإن الفرار من الزحف من الكبائر

بترك استخدامه في جند المسلمين

بمعنى قطع الراتب أو قطع المكافأة أو قطع الأجر اليومي أو الأجر الشهري إلى آخره

قطع أجره

بالحبس

بالضرب

بتسويد وجهه وإركابه على دابةٍ مقلوباً

حد التعزير

لا يُزاد على عشرة أسواطٍ

منهم من يقول

وهو غالباً في حق الحر أربعين في الخمر إذا قلنا أربعين أو ثمانين في الخمر على القول الآخر وهو في حق العبد نصف ذلك يعني عشرين أو أربعين فهذا أدنى الحدود أما القذف فأكثر منه والزنا أكثر منه إلى آخره فأقل الحدود هو حد الخمر

لا يُبلغ به أدنى الحدود وهم على قولين

أعلى حد التعزير

وقيل بل لا يُبلغ به كل منها حد العبد وهو عشرين أو أربعين

فلا يُبلغ بالسارق من غير حِرْزٍ قطع اليد وإن كان ضُرب أكثر من حد القذف (ثمانون) فلو ضربناه مائةً أو مائتين ما فيه مشكلةٌ لأن ما بلغنا به حد جنسها

ولا يُبلغ بمن فعل ما دون الزنا حد الزاني (إذا كان مُحصناً معلوم أنه رجم) فقد يُعزَّر بأكثر من مائةٍ وإن زاد على حد القاذف كما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً زَوَّرَ خاتم عمر رضي الله عنه وأخذ بذلك من بيت المال فأمر به فُضِرَ مائة ضربةٍ ثم ضربه في اليوم الثاني مائة ضربةٍ ثم ضربه في اليوم الثالث مائة ضربةٍ "بمعنى ثلاثمائة ضربةٍ والشيخ ابن عثيمين في تعليقه رأى أن هذا التوزيع نتيجة أن ما فعله ثلاثة جرائم التغيرير والتزوير والأخذ من بيت المال فكان لكل جريمةٍ مائةٌ

وروي عن الخلفاء الراشدين في رجلٍ وامرأةٍ وجدا في لحافٍ: يضربان مائةً لم يثبت حد الزنا

روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يأتي جارية امرأته: وإن كانت أحلتها له جُلِدَ مائةً وإلم تكن أحلتها له: رجم "لأنه زنا قال: "

وقيل لا يُبلغ بكل ذنبٍ حد جنسه وإن زاد على حد جنسٍ آخر

حد التعزير أعلى حد التعزير

وهذه الأقوال في مذهب أحمد وغيره والقولان الأولان في مذهب الشافعي وغيره

وأما مالك وغيره فحكي عنه: أن من الجرائم ما يُبلغ به القتل ووافقه بعض أصحاب أحمد في مثل الجاسوس المسلم إذا تجسس للعدو على المسلمين فإن أحمد يتوقَّف في قتله وجوَّز مالكٌ وبعض الحنابلة -كابن عقيل- قتله ومنعه أبو حنيفة والشافعي وبعض الحنابلة كالقاضي أبي يعلى

وجوَّز طائفةٌ من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما: قتل الداعية إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة وكذلك كثيرٌ من أصحاب مالك وقالوا: إنما جوَّز مالك وغيره قتل القدربة لأجل الفساد في الأرض لا لأجل الردة وكذلك قد قيل في قتل الساحر فإن أكثر العلماء على أنه يُقتل وقد روي عن جندب رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً: «إن حد الساحر ضربه بالسيف»

وعن عمر وعثمان وحفصة وعبد الله بن عمر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم: قتله. فقال بعض العلماء: لأجل الكفر وقال بعضهم: لأجل الفساد في الأرض لكن جمهور هؤلاء يرون قتله حدًّا وكذلك أبو حنيفة يُعزَّر بالقتل فيما تكرر من الجرائم إذا كان جنسه يوجب القتل كما يُقتل من تكرر منه اللواط أو اغتيال النفوس لأخذ المال ونحو ذلك

حكي عن مالك وبعض الحنابلة كابن عقيل قتله

توقَّف أحمد في قتله

منعه أبو حنيفة والشافعي وبعض الحنابلة كالقاضي أبي يعلى

جوَّز طائفةٌ من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما

قتل الداعية إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة

قتل الجاسوس المسلم إذا تجسس للعدو على المسلمين

صور لمن يُقتل تعزيراً إذا بلغ حد القتل

التعزير

قتل الداعية إلى
البدع المخالفة
للكتاب والسنة

جَوَّزَ مالك وغيره قتل القدرية وهم نفاة القدر وهذا من أسماء الأضداد سموهم
قدرية مع أنهم لا يقولون بالقدر الذين يقولون بالقدر هم الجبرية، ويقولون: إن
الأمر أنف وأن الله لا يعلم عن أفعال العبد إلا بعد أن تقع جَوَّزَ قتلهم لأجل
الفساد في الأرض لا لأجل الردة وإن كان قد يكون بعض آحادهم قد يصل إلى
الكفر كما روي عن الجهم بن صفوان أنه مرتدٌ وقيل حتى أن أبي دؤاد أنه
هناك من قال بكفره لكن الأصل أنه ليس لردته وإنما لفساده كما قال مالك هنا

أكثر العلماء على أنه يُقتل وقد روي عن جُنْدَب رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً: «إن
حد الساحر ضربه بالسيف» عن عمر وعثمان وحفصة وعبد الله بن عمر وغيرهم من
الصحابة رضي الله عنهم: قتله

قال بعض العلماء: لأجل الكفر لأن هناك من يرى أن الساحر كافر ﴿حَتَّى
يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرُ﴾ [البقرة: 102]

وقال بعضهم: لأجل الفساد في الأرض لأنه مُفسدٌ

الجمهور يرون قتله حَدًّا يعني حَدًّا لا رِدَّةً ولا تعزيراً

أبو حنيفة يُعزِّرُ بالقتل فيما تكرر من الجرائم إذا كان جنسه يوجب القتل وإذا كان لم يرتعد،
فيرى القتل وأيضاً كما يُقتل من تكرر منه اللواط أو اغتيال النفوس لأخذ المال ونحو ذلك لأنه
يُلحق بقطاع الطريق أو المفسدين في الأرض

قتل
الساحر

صور لمن يُقتل
تعزيراً إذا بلغ
حد القتل

التعزير

